عقلية الغنيمة والثأر تتحكم في الصراع السياسي الطائفي: لماذا يتبنى الحكيم المحاصصة الطائفية ويرفضها الضاري؟

علاء اللامي *

■ أسئلة عراقية مقلوبة: نقصد بـ«عقلية الغنيمة ورد الفعل الثأري» ذلك النمط البدائي المحكوم ببواعث نفسية حادة ولا عقلانية من التفكير والتصرف السياسي والاجتماعي والعسكري. هذا النمط من التفكير قد يكون لشخص فرد أو لمجموعة أشخاص تواءموا في طبقة أو طائفة أو شكل مجتمعي محدد بضوابط. هذا النمط الذي بدأ يتلاشى منذ أكثر من قرن من مجتمعات الراهن الحضاري بفعل التقدم الهائل في الأساس المادي للحياة وما ينعكس عنه من بنى فوقية وطرائق تفكير وذهنيات. مع تسجيل أن هذه العقلية «القبتاريخية» والبدائية لست حكرا على مجتمعات بعينها توصم بالتخلف أو أشخاص بعينهم منها فقد نجد شخصا مسؤولا كبيرا في مجتمع «متطور» يأخذ بها وقد نجد العكس في مجتمع متخلف. نكتفي بهذا التعريف المبتسر للاصطلاح التأسيسي الذي تنبني عليه هذه المقالة بما يتيح للقارئ متابعتها ومحايثة مضمونها عن كثب:

الأسئلة العراقية التي لا اجابات شافية عليها كثيرة، ومن أشدها ادهاشا وغنىً بالدلالات: ما الذي يجعل مَن يزعمون تمثيل أغلبية سكانية طائفية مثل السيد عبد العزيز الحكيم ومحازبيه يفكرون كأقلية فيسعون لاهثين خلف مشاريع سياسية انطوائية وذات روائح انفصالية، أو في الأقل، اقليمية انعزالية، من قبيل مشروع الدولة الاتحادية المؤلفة من أقاليم طائفية؟ انه مثال لم يسبق أن قدَّم التاريخُ السياسيُّ القديم والمعاصر نظيرا له. فالمعتاد التاريخي هو أن يفكر ويتصرف ممثلو أو زاعمو تمثيل الأغلبيات السكانية سواء كانت قائمة على الأساس القومي أو الديني أو الطائفي تفكيرا وتصرفا هيمنيا يسعون من خلالهما الى السيطرة على دولايب الدولة ومجمل البنية الفوقية مع السماح غالبا بوجود رمزي لمثلي الأقلية أو الأقليات. وبالمقابل، ولكي تكتمل الظاهرة «اللاتاريخية» العراقية ربما، نتساءل: ما الذي يجعل من يزعمون تمثيل أقلية سكانية طائفية كالعرب السنة كالشيخ حارث الضاري ومحازبيه يرفضون مبادئ المحاصصة الطائفية التي أقام وفبرك الاحتلالُ الأجنبي على أساسها الحكمَ الحالي ومؤسساته الهشة، بدءا من مجلس الحكم سيئ الصيت، وليس انتهاء بحكومة المالكي التي يكاد يغرق العراق في عهدها بالدماء غرقا تاما فيما تتولى مؤسساتها احصاء الجثث والتصفيق لانجازاتها الأسطورية كبناء خزانين لتصفية الماء الصالح للشرب في العمارة!؟

اجاباتهم في الخندقين

ـ الاجابة التي يقدمها الأولون ـ الانطوائيون وذوو الميول الانفصالية ـ هي انهم يريدون ـ كما يعتقدون ـ حماية حقوق مَن يمثلونهم من السكان بعد أن تعرضت تلك الحقوق لعدوان الأنظمة الاستبدادية الشمولية بعد ان بلغ ذلك العدوان في زمن الطاغية صدام حسين ذروة الذرى. غير أن هذه الاجابة لا تعني الكثير: لا على الصعيد الاجتماعي ولا على صعيد صياغة وبناء الاستراتيجيات السياسية والاجتماعية المأخوذ بها، بل هي من باب أَولى قشرة استهلاكية تغطي على مضمون أخطر وأكثر رجعية ولا تاريخية يمت بصلة قوية ـ كما سنحاول أن ندلل ـ الى ما يمكن تسميته بعقلية الغنيمة ورد الفعل الثأري التي انقرضت من الحاضر السياسي لأغلبية شعوب الأرض وأصبحت جزءا من التراث البشري «القبتاريخي».

يمكن أيضا أن نجد اجابة مشابهة من ناحية المضمون السوسيولوجي لدى من يرفضون المحاصصة الطائفية مع انهم يعرفون ـ بينهم وبين أنفسهم على الأقل ـ أنهم يمثلون أقلية لا تكاد تتجاوز ربع العديد السكاني ونقصد هنا العرب العراقيين من المسلمين السنة. ومع أن تجارب الشعوب الذائعة دأبت غالبا، ان لم يكن دائما، على أن يسعى ممثلو الأقليات القومية أو الطائفية لتكريس المحاصصة الطائفية والدفاع عنها بهدف الحفاظ على مصالحها بوجه جشع ممثلي الأغلبية، لكننا شاهدنا العكس فلم يدافع ممثلو الأقلية في حالتنا عن حصتهم بل طرحوا أنفسهم كممثلين للشعب كله بل وصدرت بيانات كثيرة من أحزاب ومجاميع مسلحة هي أقلاوية تكوينا بأنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب العراقي لا لسبب الا لأنها رفعت السلاح بوجه المحتل الأجنبي، دون أن تلتفت على الأقل الى واقع أن مجاميع وقوى مسلحة أخرى من الطائفة المقابلة رفعت السلاح أيضا وخاضت انتفاضات مسلحة بدورها ضد المحتل.. ثمة نوع من «الغنيمة» ههنا ولكنها غنيمة شعارية وتعبوية ان صح المجاز.

الاجابة التي يقدمها في حالتنا ممثلو الأقلية الرافضون للمحاصصة الطائفية تتلخص بأنهم يرفضون المحاصصة الطائفية بسبب من منطلقات وثوابت وطنية، عائمة غالبا في لغة الانشاء السياسي الستيني «أبيض أو أسود» والذي ما زال طاغيا اليوم، وخوفا على البلد من مشاريع التقسيم والانفصال، وتلك كلمة حق ينقصها التبرير العملي الحاسم على الأرض لكي يراد بها حق.

وفي الواقع لا يمكن الشطب على هذه الحجة «الخيّرة» نهائيا وبجرة قلم ففيها الكثير مما يمكن الدفاع عنه في السائد السياسي والأمني الميداني والذي يمتاز بالاستقطاب الحاد والغليان والانفلات وغياب البرامج والقيادات التاريخية اللائقة والجديرة بخطورة الطور التاريخي الذي يمر به العراق شعبا ووطنا، غير انها ليست حجة كاملة ومُفحِمة وفيها الكثير من النوايا الطيبة المعلنة والتي قد تتناقض مَع العديد من الأمثلة على السلوك السياسي لهذا الطرف أو ذاك، وهي لا تنطوي على أي مغزى حتماني أو اجباري اذ يمكن الرد عليها بالقول ان مادة من سطر واحد في الدستور تحرم الانفصال وتشجبه أو تجعله جريمة كبرى يمكن أن تنهي تلك المخاوف، وعلى هذا يمكننا الزعم بان المضمون الحقيقي لدعوة رفض المحاصصة الطائفية وخصوصا اذا أتت من قبل محافظين وذوي نزوع طائفي مضاد لم يقدموا أدلة ملموسة على سعي حقيقي لبناء قوة سياسية ومجتمعية عراقية مضادة للطائفية في الميدان بل نزعوا غالبا الى الفردانية ومنطق الصفقات السرية في النشاط السياسي ولهذا فهي دعوة سليمة ظاهرا ولكنها جوهرا لا تبتعد عما أسميناه عقلية الغنيمة ورد الفعل الثأري..

محاولة لتفسير الاجابات

للتوضيح يمكن أن نعبر عن الفرضية السابقة بالقول: الأولون ـ زاعمو تمثيل الأغلبية ـ يريدون الانطواء على غنيمتهم، وهي في حالتنا السلطة السياسية والهيمنة الثقافية الدينية، خوفا عليها من الخصم مع محاولة ايذاء هذا الخصم بحرمانه من ثروات موجودة أو محتملة الوجود في مناطقهم ثأرا لحرمان حقيقي أو مزعوم عانوه من حكم يحسب حقا أو باطلا على الطرق المقابل طائفيا.

أما الآخرون ـ زاعمو تمثيل الأقلية ـ فهم يريدون استعادة الغنيمة من الخصم أو الحفاظ على حصتهم بالحجم الذي يرونه ويقررونه هم وليس الاحصائيات من كعكة السلطة من خلال خلط الأوراق الطائفية والقفز على كونهم أقلية ولكن لأسباب لا علاقة لها بالتحرر الوطني الحقيقي القائم على تبني المشروع الديمقراطي العلماني والملائم أشد الملائم لطبيعة المجتمع العراقي المتعدد والمتنوع والذي يفصل بين الدولة ـ التي ينبغي أن كون دولة الجميع قولا وفعلا ـ ومؤسساتها من جهة والبنية الفوقية الطائفية الدينية (مؤسسات ومرجعيات وشعارات ومليشيات ونصوص وشخصيات مقدسة وغير مقدسة... الخ) من جهة أخرى..

ليس من المفيد والعلمي في الواقع الغرق في قراءة نوايا الأطراف كافة ولكن واقع المجتمع العراقي الغريب عن الصراع السياسي الطائفي خصوصا في العصر الحديث يجعل من العسير اصدار أحكام معيارية لصالح هذا الطرف أو ذاك، ولكن يمكن القول بمعنى من المعاني ان الجمهور العام للطائفة السنية قد دُفِعَ دفعا الى الفورة الطائفية الغرائزية الراهنة مثلما دُفِعَ أشقاؤهم من جمهور الطائفة الشيعية اليها اذ لا نعثر على آثار ملموسة لتراث حقيقي في الماضي البعيد والقريب من الاحتقانات والصراعات ذات الطابع الطائفي بين الجمهورَين (وهما جمهور واحد قوميا ووطنيا في الواقع) فقد ظل التشاحن والنزاع الطائفي محصورا في صفوف رجال الدين وبخاصة المتزمتين من الطرفين وبعض أفراد النخبة من المحافظين سياسيا ومجتمعيا.

أسباب الفورة الغرائزية الطائفية: ومن أهم الأسباب التي دفعت وتدفع اليوم الجمهور الى الانسياق والدخول العميق في ما سميناه الفورة الغرائزية الدموية:

ـ الممارسات السياسية القائمة على عقلية الغنيمة ورد الفعل الثأري من قبل قيادات الأحزاب السياسية الاسلامية الشيعية التي نزعت الى الاقصاء والتهميش للخصم والاستحواذ والانتقام الشامل.

ـ تسلل التيار التكفيري الانتحاري وقيامه بعمليات دموية مرعبة وشنيعة ضد المدنيين من الشيعة غالبا والأكراد أحيانا وقيام فرق الموت الطائفية بعمليات دموية لا تقل شناعة ضد العرب السنة في بغداد خصوصا.

ـ انهيار وتشظي حزب البعث الصدامي وتحوله الى منظمات مسلحة تبنت الأيديولوجية الاسلامية الجهادية لأسباب انتهازية وحزبوية تعبوية في بلد منقسم طائفيا وقوميا مما جعلها تتحول الى منظمات من طبيعة طائفية تكوينية واحدة ومحشورة في منطقة جغرافية معينة ذات تركيبة طائفية واحدة.

ـ فشل أو في الأقل تأخر نشوء البديل السياسي الوطني الديموقراطي العراقي بعد أن التحقت الأحزاب التي تدعي الوطنية أو التي شكلت تاريخيا حاضنة للحركة الوطنية العراقية بالمشروع السياسي الاحتلالي وارتكبت بذلك خيانتها المعلنة للقضية الوطنية.

ـ عقلية رد الفعل والانفراد والصفقات السرية التي هيمنت على تفكير وتصرفات بعض القيادات السياسية والدينية التي ترفع الشعارات الوطنية واللاطائفية ورفضها أو تقصيرها المقصود أو غير المقصود في بناء تحالف وثيق بين الوطنيين ومناهضي الطائفية في الطرف المجتمعي المقابل ما لم يكن تحت قيادتها أو في الأقل هيمنتها فعليا، فلم نشهد أي تحالف جدي مثلا بين هيئة علماء المسلمين والتيار الصدري رغم ان ما يجمعهما أكثر بكثير مما يفرقهما لا بل انهما بلغا درجة حادة من التعادي والتشنج وتبادل الاتهامات في الوقت الحاضر واكتفت الهيئة مثلا بحليف صغير الشأن والحجم ذي صبغة «شيعية» واعتبرته ممثلا للطرف المجتمعي الطائفي «المقابل» مع انه في الواقع يعتبر نتوءاً منشقا على ذلك الطرف «فقهيا وتاريخيا... الخ» مستفزا له.

وعطفا على الملاحظة السابقة لا بد من التنويه بالجهود الشريفة والدءوبة التي بذلها بعض الوطنيين من التيار والهيئة كالشيخ هادي الدراجي والعالم الشهيد عصام الراوي وأحمد عبد الغفور السامرائي فيما اختط أشخاص آخرون كحازم الأعرجي ومثنى الضاري وبشار الفيضي وآخرون من الطرفين مسارا مختلفا ومناقضا لما توجبه المصلحة الوطنية العامة ومهمة انقاذ الشعب ليس من الاحتلال فحسب بل وأيضا من المحرقة الطائفية الدينية التي يدفع اليها دفعا من قبل التكفيريين الانتحاريين وفرق الموت الطائفية وأولئك الذين تحولوا ـ للأسف ـ الى عدادي جثث ومؤججي غرائز ورداحين سيكونون محترفين قريبا.

التيار والهيئة ما لهما وما عليهما: بالعودة الى الفكرة التي عرضنا لها قبل قليل والخاصة بلا علمية ولا فائدة اصدار الأحكام المعيارية بناء على قراءة وتخمين النوايا نسجل أن الطرف الانطوائي والصريح في انعزاليته معبرا عنه في خطاب الحكيم وزملائه ـ بعضهم علمانيون اسما وماركة كالجلبي أحمد ـ يتحمل مسؤولية جسيمة عما آل اليه الوضع العراقي، غير أن تبرئة الطرف المقابل تماما، واعتباره حامل المشروع المضاد للطائفية هو قول ليس دقيقا كفاية ولا تؤيده الوقائع عمليا ولا التفحص العلمي لتركيبته الداخلية أشخاصا وبيانات وتصرفات. يمكن لنا هنا مثلا، أن نسجل المثال التوضيحي التالي: لقد أصر الشيخ حارث الضاري في جميع المناسبات السياسية على أن يقدم نفسه والهيئة التي يقودها (هيئة علماء المسلمين) وهي هيئة دينية وسياسية في آن واحد، وذات نشأة رد فعلية، أصرَّ الشيخ وما يزال على أن يقدم نفسه من منطلقات وثوابت وطنية عامة، وهذه نقطة تسجل لصالحه دون ريب، غير أن الأطراف القريبة منه أو التي تتبنى خطابه السياسي والديني لا تترك فرصة الا واعتبرته رمزا طائفيا من «رموز العرب السنة تحديدا» كما ورد حرفيا على سبيل المثال لا الحصر في بيان مليشيا «الجيش الاسلامي» بمناسبة واقعة اصدار مذكرة تحقيق من قبل الحكومة الصنيعة بحقه. وبالمناسبة، فقد انضمت هذه المليشيا مؤخرا الى «جماعة شورى المجاهدين» التي يشكل تنظيم القاعدة التكفيري عمودها الفقري وساعدها الانتحاري الضارب، ولهذا الحادث دلالاته الهامة التي ليس هنا موضع تقليبها ومناقشتها، ولكننا نسجل أيضا أن الشيخ الضاري، وفي أحسن أيام توافق الهيئة مع التيار الصدري، لم يبادر الى اللقاء المباشر بقيادة هذا الأخير أو بشخصيات وطنية من أسر شيعية تناهض الاحتلال سرا وعلنا، مع أن الشيخ الضاري لم يرَبأسا من الالتقاء مطولا وعلنا مع عرّاب الاحتلال الأجنبي الأول أحمد الجلبي بعد أن حدثت لهذا الأخير «وعكة سياسية» حادة مع أولياء نعمته المحتلين حين نقموا عليه ونبذوه بتهمة التجسس لصالح ايران كما أعلنوا.

وللانصاف يمكن توجيه اللوم نفسه الى قيادة التيار الصدري في الوقت ذاته لأنها لم تبرهن على أنها سعت للقاء قمة من هذا النوع، مع ان السيد الصدر لم يرَبأسا بدوره من تزيين مجالسه ومؤتمراته الصحافية السياسية بقطعة الديكور القاتمة التي ذكرناها قبل قليل ألا وهي أحمد الجلبي الذي يبدو أن المقادير والمصادفات «المحسوبة جيدا» حولته في مرحلة ما، الى نوع من «الطماطم السياسية» الصالحة لكل مرق وسلطة (بفتح السين وضمها!). نختم هذه الفقرة بالاشارة الى أن قيادتي الطرفين ـ التيار الصدري وهيئة العلماء ـ عمدتا غالبا، ان لم نقل دائما الى التصرف بفردية وسرية ووفق أجندة خاصة بكل منهما أما واقعة طلب السيد الصدر من الشيخ الضاري مؤخرا الافتاء بتحريم دماء الشيعة وتجاهل الشيخ لدعوة السيد فهي أبلغ من أن يعلق عليها بليغ.

سنحاول الآن تقديم شبكة من التأطيرات التحليلية لمناقشة هذه الفرضية المتعلقة بهيمنة عقلية الغنيمة ورد الفعل الثأري العائدة لمرحلة تاريخية بدائية انقضت ولكنها وجدت في حالة الاحتلال الأجنبي والخراب الشامل الذي جاء به فرصة لتنبعث ويشتد عودها مع محاولة التدليل على جوانب الصحة فيها من خلال واقع الحال وعبر تجليات الصراع السياسي الطائفي والقومي الناشب فيه اليوم:

مثّلَ اسقاط نظام الطاغية صدام حسين ـ كنتاج ثانوي لعملية غزو أجنبية دمرت الدولة العراقية وأدمت المجتمع العراقي وما زالت تدميه ـ نقلة نوعية للوضع المجتمعي السائد والموروث منذ عدة قرون. انها نقلة فتحت من جهة بوابات المجتمع المنهك بالدكتاتورية الشمولية وممارساتها الابادية على شتى مسارات التطور المنفلت سيطرت عليها الميول الطائفية من جهة وأنجبت نظام حكم صنيع ومناقض لطبيعة المجتمع المتعددة والمحتقن بشتى التوترات من جهة أخرى. من جهة ثالثة تركت هذه الأساسات والدوافع تأثيرها الضار على بواكير الحركة المناهضة للاحتلال التي بلغت ذروتها في العمل المسلح، وقد زاد من فعالية ذلك التأثير الضار دخول التيار التكفيري الوافد بأجندته السلفية الانتحارية (تفريقا بينها وبين السلفية المعتدلة والمسالمة) الرامية لاقامة «دولة الخلافة» وممارساته التي وجهت طعنة نجلاء لمُثل وعنفوان وقيّمية المقاومة العراقية الناشئة والمطموح اليها بل والتي اختطت طريقا سليما وشجاعا ووطنيا في أشهرها الأولى.

تجليات عقلية الغنيمة في مثالين:

يشكل وأد مبادرة الأخضر الابراهمي من قبل القوى الواصلة توّاً الى الحكم بالتحالف مع الاحتلال الأجنبي، والتي جُمعت آنهَا في مجلس الحكم المثال الأكثر بلاغة على عقلية الغنيمة. فرغم بساطة التنازلات المطلوبة في تلك المبادرة الأممية لتحقيق حد أدنى من التوافق الشامل وفتح كوة ممكنة في نفق الأزمة رفضت تلك القوى تقديم أي تنازل من «لحم السلطة» التي حازت على قسم منها، وهاجمت دون كلل مبادرة الأمم المتحدة وشخص ممثلها الأخضر الابراهيمي حتى تمكنت من وأدها تماما، ففتح الباب على مرحلة جديدة من الصراع ولكنها ستكون مرحلة أكثر دموية وايلاما. لقد رفضت مجموعة أحزاب لندن التي جُمعت على عجل في مجلس الحكم تقديم أي تنازل من الغنيمة التي افتكها لها الاحتلال الأجنبي، ولم تترك للطرف الآخر غير اللجوء الى الخيارات الأصعب والتحالف أو التلاقي حتى مع الشيطان العابر للحدود وهذا ما حدث. لقد ماتت مبادرة الأخضر وماتت الظروف التي جاءت في خضمها والتي كانت ستسهل كثيرا اندراجها في الواقع المتاح فلم يكن نظام الحكم قد تعقد هيكليا ولم تكن أحزاب الغنيمة قد أوجدت مؤسساتها التشريعية والتنفيذية في بهمة ليل الاحتلال بعد، ولهذا لم يعد ممكنا الآن الكلام عن تلك المحاولة الا على صعيد الاعتبار والتأرخة وليس على صعيد اعادة الانتاج.. بعد وأد مبادرة الابراهيمي جاءت مبادرات أخرى لعل من أبرزها مؤتمر القاهرة لما سمي بـ«التوافق العراقي» الذي خططت له ورعته مؤسسة جامعة الدول العربية والتي لم تتنازل خلالها القوى الحاكمة عن الغنيمة أو أي جزء منها، وشاهدنا خلالها رئيس وزراء الحكومة آنذاك الجعفري وهو يجعر بعنجهية بشعارات ما أنزل الله بها من سلطان حتى بلغ سقفا «سورياليا» لا سابق له حين خاطب ممثلي الطرف المقابل بالقول: نحن المقاومة الحقيقية وليس أي طرف آخر!

نقول ـ اذن ـ ان القوى المتمسكة بالغنيمة لم تفقد منها شيئا في القاهرة، بل وعلى عكس ذلك فقد ربحت اعترافا صريحا من الطرف المقابل بشرعية وجودها «اللاشرعي» بل والأنكى من ذلك انها كسبت الى جوارها جزءا مهما من ممثلي الطرف المجتمعي «الطائفي تكوينيا» المقابل، والذي انخرط في «العملية السياسية» بنشاط وحماس فحصل على تمثيل مهم حجما ومشلول فعالية ودون أفق بيِّنٍ سياسيا.

حكم طائفي أم ديمقراطي: اعلاميا، يمكن لنا أن نلاحظ صعود نبرة المصالحة والتلويح بالتنازلات عن نتف من الغنيمة كلما اشتد العنف والصراع المسلح، واشتد ضغط المحتل على الحكم الصنيع، ولكن حين يخفُّ الضغط أو تتفاقم تناقضات الطرف المناهض للاحتلال، تختفي نبرة المصالحة وتعلو اللهجة المشؤومة «اما نحن واما هم»! ويمكن الاتيان بأمثلة عديدة على هذا السياق لعل من أوضحها وأقربها الى الذاكرة ما حدث من زفة صخّابة لما سمي «مشروع المالكي للمصالحة الوطنية» فما أن خفَّ الضغط قليلا، وتراجع بوش عن تهديداته وأنزل مشروع «جبهة الانقاذ الانقلابية»، حتى عاد المالكي الى بغداد ليهاجم أي بديل آخر لحكمه يأتي به من وصفهم بـ«المتسكعين»، معتبرا أن هدف هؤلاء هو تدمير «التجربة الديمقراطية والعودة بالبلاد الى النقطة صفر» ويمكننا أن نجد في عبارة «النقطة صفر» ترجمة شبه حرفية لعبارة «فقدان الغنيمة التام».

لا شك بأن المالكي وحلفاءه يعرفون كما يعرف حليفهم المحتل، أن الهدف الأكثر شعبية في العراق لم يكن يوما ما تدمير الديموقراطية بعموم القول، بل فتح تجربة حكم استئثاري صنيع ومغلق وطائفي الأساسات على الديموقراطية الحقيقية، ولم يكن الهدف الشعبي اعادة صدام أو حزبه الى السلطة رغم صياح وصراخ الصداميين الذي لا ينقطع بهذا الخصوص وتكرارهم ألف مرة بأن قواتهم تتأهب ويبدو أنها ستبقى تتأهب للانقضاض على المنطقة الخضراء!! فهذا معارض ومخالف لسنن التاريخ فلا عودة للحكم الشمولي من أي نوع في العراق، مثلما لا مستقبل لأي حكم سلفي تكفيري أو طائفي في بلد تعددي ومتنوع كالعراق سواء اعتمَّ أهل هذا الحكم بعمامة «ولاية الفقيه» أو تجلببوا بجلباب «دولة الخلافة»، انما الهدف هو ايجاد حكم يتلاءم وطبيعة المجتمع العراقي المتعدد والمتنوع، وهذا ما يقض مضجع الحكم القائم على المحاصصة الطائفية والتحالف مع الاحتلال الأجنبي الذي ولدت من رحمه حكومات المالكي وعلاوي والجعفري.

هذا بخصوص الأمثلة والأدلة المعلِّلة والمبرِّرة لمفهوم «عقلية الغنيمة» لدى الطرف الأول، ولكننا لن نجد أمثلة بهذا الوضوح لدى الطرف المقابل الذي يرفع حقا أو باطلا، صدقا أو كذبا شعارات الوطنية واللاطائفية في معسكر مناهضة ومقاومة الاحتلال ولكننا سنجد يقينا أمثلة من ذات الطبيعة «الغنيمية» في سلوكه ونشاطه السياسي حيث سادت:

ـ الهيمنة والتفرد واعتماد منطق الصفقات السرية..

ـ عقد التحالفات على الأساس الطائفي على المستوين العربي والاقليمي.

ـ الاصرار على شعارات قصوية تستبطن صرخة «اما كل شيء أو لا شيء» أو مبالغ فيها كالشطب على كل ما هو قائم وموجود وعلى كل منتجات وافرازات ما حدث كوجود برلمان منتخب فيه وجود مهم وصلب مناهض للاحتلال دون أن يعني ذلك اسباغ الشرعية الكاملة عليه.

ـ ومن التجليات الأخرى الاهمال أو التقصير في عقد تحالف فعلي مع قوى مهمة مناهضة للاحتلال الأجنبي في الجنوب والوسط.

ـ والابتعاد غير المفسر عن قوى وشخصيات وطنية عراقية معروفة من أسر عربية شيعية سواء كانت ـ تلك الشخصيات ـ ذات توجهات اسلامية أو علمانية ربما لأنها لا تقيم اعتبارا للوجاهات الأسرية ولا لادعاء العصمة والتمثيل الشرعي والوحيد ولأنها أخيرا لا ترضى بأقل من الديموقراطية الحقيقية والشفافية التامة في كل شيء.

فههنا نجد تجليات مهمة وغاية في الوضوح على تبني عقلية الغنيمة ولكن مع تعديل لغوي طفيف حيث أصبح اسمها الأدق «عقلية استعادة الغنيمة» من الخصم والتمسك بمبدأ «لا تنازل عن أي قطعة منها» حتى بلغ الأمر بأصداء هذا التبني الى نقطة التصادم المكشوف والتأييد العلني ـ مع بالغ الأسف ـ من قبل بعض حملة الشعارات اللاطائفية لقوى تكفيرية معادية للشعب العراقي وملطخة بدماء الأبرياء من جميع الطوائف والأعراق.

ترى: ما المآل الذي يمكن أن تؤدي اليه المجابهة الدموية الجارية والتي تهيمن على أفكارها ومشاريعها عقلية أو نمط تفكير بدائي كهذا النمط الذي وصمناه بعقلية الغنيمة؟ وما هي الآفاق والبدائل الممكنة أو المطموح اليها لكنها غير متاحة في الحاضر السياسي الاجتماعي؟ سؤالان سنعود لتقليب جمرهما في مناسبة قادمة ولكننا نختم بفقرة مفتاحية ستكون لها علاقة مواكبة بمحاولة الاجابة عليهما وتقول: العنف الطائفي المجنون سيستمر الى زمن قد يطول حتى اذا اشتد ساعد قوات القمع الحكومية وفقدت قوات الاحتلال مزيدا من الخسائر، فلا توجد دولة أو جهاز أمني في العالم يمكنه أن يمنع مجنونا من أن يزنر وسطه بحزام ناسف ويفجر نفسه بين النساء والأطفال والشيوخ في حافلة لنقل الركاب في قلب بغداد! وسيكون هذا العنف مصحوبا بتكريس متصاعد للطابع الطائفي للصراع، وزيادة حدته ودمويته حتى ولادة بديل وطني ديمقراطي عراقي تترافق تلك الولادة مع سقوط أقنعة الطائفيين من الجانبين ومع تلاشي عقلية الغنيمة ورد الفعل الثأري ومع صعود قوى وطنية ديمقراطية عراقية مناوئة للطائفية ومعادية للاحتلال ومتبنية للديمقراطية على حساب القوى والبرامج والشعارات الطائفية والتكفيرية...ونختم بالقول ان نظرة متفائلة كهذه قد تتناقض مع المنطق «السوداوي» لدعاة الطابع الطائفي المحض للصراع بوصفه «صراعا دمويا وبدائيا بين وهابيين وخمينيين» يدفع العراقيون الأبرياء ثمنه، غير أن هذه الفكرة بحد ذاتها، أو نقل نواتها المركزية، منظورا اليها بشروط البحث العلمي الصارمة، لا تخلو في الواقع من الصحة حتى اذا كان مَن يرددها اليوم هو من مشاهير الكذابين الاعلاميين فالمثل العراقي الجنوبي المفعم بالحكمة يقول: يفوتك من الكذاب صدق كثير!

* كاتب من العرا ق يقيم في جنيف
www.albadeeliraq.com

السجن العربي ومنهج تفكيك الاستعمار

شهلا العجيلي*

■ ليس ثمة شك في أن التجربة الاستعمارية التي تعرضت لها المنطقة العربية في العصر الحديث، منذ الحرب العالمية الأولى، قد صاغت حياتنا بطريقة خاصة، عبر منعطف تاريخي لم يواجه العرب أقوى منه حتى اليوم، إذ ما تزال الحياة العربية بمفرداتها جميعاً تدور في فلكه، ومن معطياته، أننا لا نستطيع بوصفنا عرباً التفكير في ثقافتنا بمعزل عن التجربة الاستعمارية حتى اليوم، فقد تحدد قدر حياتنا العربية أن تقوم بشكل رئيس على فكرة المقاومة.

ولفكرة المقاومة بوصفها استراتيجية عربية شاملة، خطوات تكتيكية، وفاقاً لمنهج تفكيك الاستعمار، والنقد ما بعد الكولونيالي، منها عمليتا التثبيت والإزاحة.

ففي حين أزاحت معظم الأنظمة العربية المستعمر، ولغة المستعمر، وبعض القوانين التي سنها، فقد ثبتت أفكاراً أخرى، سيما الأفكار التحررية، التي جاء بها أدب المستعمر، وتاريخ حركات التحرر لديه، فما جاء به الاستعمار فيه الكثير مما يقوض فكرة الاستعمار ذاتها. لقد رافقت حركات التحرر العربية من الاستعمار الدعوات إلى التحرر الاجتماعي، ومنه تحرير المرأة، والتحرر الاقتصادي، وقد ارتبط في عدة دول عربية النضال القومي بالنضال الاشتراكي. لكن ما يثير الدهشة حقاً هو قيام الأنظمة العربية ذاتها التي دعت إلى التحرر والمقاومة، بتثبيت المفردات الاستعمارية الأشد عتياً، وأقصد السجون، أو المعتقلات، إذا كانت المفردة أكثر إيجابية.

لم يقم أي نظام عربي ببناء معتقل أصيل، وهذه سمة جديدة تضاف إلى سمات الحقبة ما بعد الكولونيالية، فالمعتقلات العربية الشهيرة كلها بناها الاستعمار، وطورتها الأنظمة العربية، أضافت إليها الملاحق، والمنفردات، واستبدلت قاطنيها، خرج مقاومو الاستعمار، ودخل مقاومو الأنظمة، أو ما يسمى بالمعارضة، التي لم تثبت أي منها حسن النوايا، بحيث يمكن لشعب أن يفضلها على أية موالاة، كما تجد في هذه المعتقلات من غير مقاومي الأنظمة أكثر من المقاومين، بطريق الخطأ، أو القدر.

وقد يكون ضرورة بناء اقتصاد وطني قوي، وسياسة شد الأحزمة، وتوفير الطاقات المادية والبشرية، هي التي حدت الأنظمة العربية على استخدام السجون والمعتقلات ذاتها التي شيدها الاستعمار، فلم المصاريف الزائدة ونحن في عهود البناء، كما قد يكون الشعور اللاواعي بمحاكاة المركز الاستعماري، بوصفه أكثر علماً، وتفوقاً، وخبرة بآلة الاعتقال سبباً في الإبقاء على تلك المعتقلات العتيدة.

وإذا اقترفنا مقاربة ثقافية لمرحلة ما بعد الكولونيالية سنجد أن مفردات الحياة ذاتها قبل وبعد الاستعمار تأخذ بعدين مختلفين، فالموت واحد لكن ثمة ميتة تشعرك بالقشعريرة، وأخرى بالفخر، والسجن واحد، لكن ثمة سجن يشعرك بالعبثية، وآخر يشعرك بالجلال، وقد يشعرك مبنى السجن ذاته بالشعورين المتناقضين، بحسب الحقبة التاريخية، لأن السجون بسجانيها ومسجونيها، كما هي البيوت بأهلها، فثمة سجن تتردد بين جدرانه «يا ظلام السجن خيم»، وآخر يهمس ساكنوه لذواتهم: «تفيد بإيه يا ندم!».

ولنبدأ بمعتقل «الواحات» في مصر، الذي شيده الإنكليز لاعتقال الوطنيين المصريين، ثم ورثته الأنظمة المصرية لتزج فيه بمعارضيها، وبنى الفرنسيون سجن المزة في دمشق، وما يزال قائماً حتى اليوم، وشيد الإنكليز سجن «فتح» جنوب اليمن كمعسكر لقواتهم، وتحول إلى سجن منذ عام 1969، وبنى الفرنسيون معتقل درب مولاي الشريف في المغرب، كما أقام الإنكليز سجن كوبر في السودان منذ عام 1903...

المفارقة الثقافية تبدو في كون «أبو غريب» وهو السجن الوحيد الذي بني بإرادة عربية أصيلة عام 1960 بعد استقلال العراق، يستخدمه الأمريكان في هذه الحقبة الكولونيالية الجديدة، على عكس السجون العربية كلها، فهل هي فرضية أخرى تؤكد ديالكتيكية العلاقة بين الفكر الكولونيالي الغربي والفكر العربي حينما يختصر في نظام سياسي!

* كاتبة من سورية

شهيد الغضب

د. خالد الطراولي*

■ في الظلمات التي تنتهك حرماتنا منذ قرون ولا تنضب، وفي ظل واقع مستبد ظالم وجائر لا يزال جاثما على اطرافنا ويرقب حركاتنا وسكناتنا، وامام ليل تتسارع خطاه ليعم الارجاء بحثا عن الفتك بفجر قد يلوح... امام هذه الصورة المقيتة التي حفل بها تاريخنا وهو بين براثن الاستبداد والترويع والعبث، تنتقل عقارب ساعة الحياة او الموت متسارعة تعيد بعضها البعض في مسلسل من الاستخفاف بالانسان والتجني على الوطن والمواطن والرعية.

اتحفتنا كوابيس الليل هذه المرة بخبر يشرح بكل بساطة ودون الافاضة في التعليل والتفسير حالة قوم وجماعة وأمة وهي ترزح تحت قيد الجور والامتهان واللامبالاة... يعرف عن الرئيس العراقي المخلوع انه كان يعطي الامر الاول بالقتل عندما يعرض لديه رجل مشكوك في ولائه ومتهم بالخيانة... ويُعدم الرجل! حتى اذا ثبت فيما بعد، وبعد اكتمال التحقيق ان المعدوم كان بريئا، اطلق عليه شهيد الغضب!!!

وهذه الحادثة ليست منعزلة، فكم من الشهداء امتلأت بهم مقابرنا نتيجة نزوة حاكم وتزلف مسؤول وخيانة مأمور وغضب سلطان وصولجان؟ كم من بريء لا يكاد صوته يُسمع او دموعه تكف وهو ينادي من وراء القضبان، من وراء العدم انه مظلوم، كان ذنبه ان لا ذنب له، سوى انه كان ان لا يجب ان يوجد في المكان الذي وقف فيه او في الموطن الذي يحرم عليه ارتياده، كانت تهمته صوتا لا يجب ان يسمع، ورأيا لا يجب ان يطلع عليه غيره!

شهداء الغضب في بلادنا كثر وسجناء النزوات والتحيلات والحسابات والمناورات داخل اوطاننا اكثر، حيث القانون الاعوج ان وجد، والقانون المتزلف والقانون المداهي... قانون الاسر والمكاسب... شهداء الغضب هي التعبيرة السوداء عن فقدان المؤسسة وغلبة جمهوريات الموز وعلو سلطة العبث.

ليست هذه الصور الحية الميتة في حاضرنا شاذة حملناها على حين غفلة من نهر هادئ يمر على مقربة من حينا، بل ان تاريخنا وان حفل ببعض القبس المنير غير ان فلتات من هنا وهناك تثبت ان للجور اصولا وللظلم منابت وللعربدة والترويع منابع ومنازل، ولعل في الانحراف الاول الذي ولد الهرقلية وادخلها تاريخنا عبر نزوة حاكم وتهيب فقيه وتزلف حاشية وصمت رعية، برر للظلم ان يثبت وللجور ان يتاصل وللمستبد ان يحكم ويستمر.

لما مات الحجاج بن يوسف وجد في سجنه ما يقارب 120 الف سجين حسب بعض الروايات وانه قتل مثلهم صبرا حسب الترمذي... حجاج الامس كان واحدا وهو كثير وحجاج اليوم صور مستنسخة لهذا التاريخ الاسود في بعض معاقله... كم من ملك وسلطان وصاحب درة وهراوة غادرنا الى ديار الخلود، فلما فتحنا سجونه قبل قصوره، وجدنا الظلام والانين والظلم البواح، كم من رئيس رافقت جنازته الآلاف وبقي الآلاف في مقابر الاحياء، يترقبون حنين ثورة مباركة وحلم زعيم جديد، يفرغ ما ملأه الاول حتى يستطيع ان يملأه من جديد!

منجزات حكام الاستبداد سابقا ولاحقا تقاس بدرجات الانين التي تصعد الى عنان السماء من اقبية السجون، تقاس بمستوى صوت الاغلال التي تحملها اياد وارجل شريفة، منجزات الاستبداد هي كتم الاصوات الحرة وضرب المواطنة السليمة والاستخفاف بحقوق الانسان، منجزات الاستبداد هي فرق الموت وتشييد السجون والمعتقلات وكثرة الحرس والبوليس...

ولنا في هذا سبق وطول عنق ودروس يمكن ان نقدمها لمن نقص زاده في العربدة والاستبداد... روت الصحف اخيرا دعوة الرئيس المصري حسني مبارك رئيس روسيا فلاديمير بوتين الى تمديد ولايته المنتهية سنة 2008 حسب الدستور الروسي، ولما لا بتنقيحه... ولنا في هذا جولات ومشاهد من جمهوريات ملكية ورئاسات مدى الحياة، واعتداءات مفضوحة على الدستور والقوانين، نريد من خلالها اهداء النصيحة الشاذة وتصدير التخلف الى من حولنا... تصدير السقوط والعدم.

شهداء الغضب شعوب باكملها وقع ابعادها عن مسالك الحياة والوجود وان كانت جفونها ترتعش وقلوبها تنبض، شعوب احياء اموات تعيش على الهامش وعلى نزوات ومكرمات افراد واسر، يحكمونها بالدرة والعربدة والاستخفاف... شهداء الغضب هي اوطان ملقاة على اطراف الطريق تعيش التخلف والفقر والاستغلال والامتهان...!

شهداء الغضب هم شهداء التخلف هم شهداء غياب دولة المؤسسات وتفرد السلطة واعتقال الوطن. هم شهادة دائمة منغصة على عصر سقطت فيه موازين العدل والقيم، غير انها تطمح ولو من بعد الممات ومن وراء اللحود ان تعلن ان موتها لم يذهب هباءا، وان سكونها لم يكن نهاية مطاف، وان لكل ليل فجر يترصده عن قرب، ولكل ظلام نور يسعى لمحوه وتجاوزه، ولو بعد حين...

* كاتب من تونس
ktraouli@yahoo.fr

لا دستورية في الدعوة للانتخابات

عبد الستار قاسم*

■ ليس صحيحا بأن رئيس السلطة الفلسطينية يملك حقا دستوريا في الدعوة لاجراء انتخابات سياسية فلسطينية قبل انتهاء المدة التي حددها القانون الأساسي سواء لمنصب الرئاسة أو للمجلس التشريعي. الدستورية تحتاج الى نص، والنص غير موجود.

ليس صحيحا قول بعضهم بأن الحق الدستوري يأتي من قاعدة عامة تقول ان الاباحة واردة حيث لم يرد النص. هذا مأخوذ من القاعدة الشرعية الفقهية التي تقول بأن غياب النص يعني الاباحة. ما ينطبق على الفقه الاسلامي لا ينطبق على الفقه الوضعي. في الفقه الاسلامي، تم اتمام الدين الاسلامي وتوقف الوحي عن النزول، وما حرّم قد حرم، وانتهى غير المحرم الى مصنفات أخرى؛ أما في الفقه الوضعي فلا مفر من وجود النص وذلك بسبب وجود المجالس التي تشرع وتصدر القوانين. المجالس التشريعية مسؤولة عن وضع القوانين، وهي موجودة وقائمة ومنتخبة. على عكس الوحي، يمكن الطلب من المجلس التشريعي العمل على سن قوانين حول مختلف القضايا التي تطرأ ومنها فكرة الانتخابات الواردة الآن.

ليس صحيحا أيضا أن هناك مشكلة في الحكومة الفلسطينية تستدعي العمل بأسلوب الطوارئ. المشكلة التي يواجهها الشعب الفلسطيني هي الحصار المالي المضروب عليه من قبل جهات عربية وغربية وفلسطينية. المطلوب من رئيس السلطة اعلان حالة الطوارئ من أجل التغلب على الحصار وليس نحو الخضوع له. حماس ليست سبب هذه المشكلة، والمسؤولية تقع أساسا على الذين وضعوا لقمة الشعب الفلسطيني بيد أعدائه.

* كاتب من فلسطين